مدير عام مكتب الصناعة والتجارة بحضرموت :

المكتب يقوم بالرقابة على الأسواق والمحلات التجارية والمخابز ويعمل على تعزيز الاستقرار التمويني

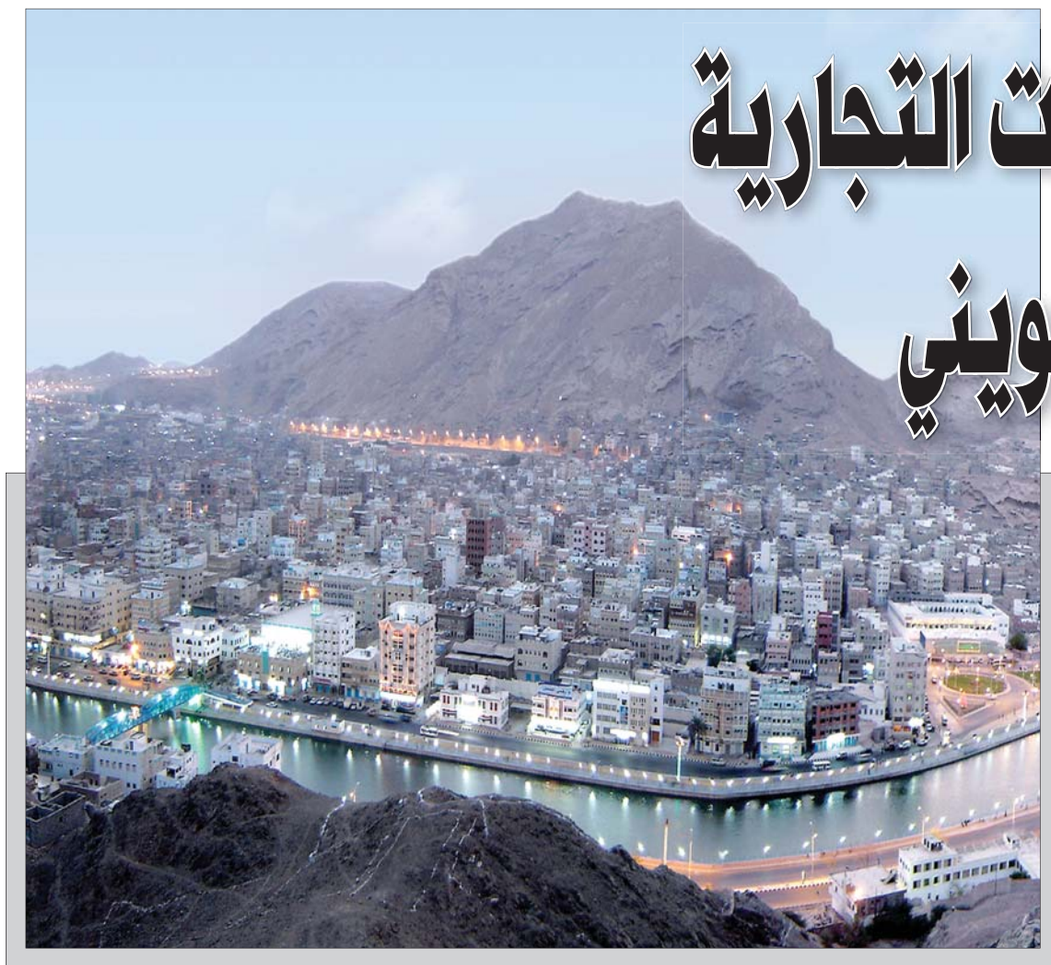

المكلا/ أحمد محمد بن زاهر

في ظل اهتمام الدولة بالقطاع الصناعي والتجاري شهد مكتب وزارة الصناعة والتجارة بمحافظة حضرموت خلال السنوات الماضية نجاحات إيجابية وملموسة في مختلف الجوانب المالية والصناعة والتجارة والاستثمار وتفعيل دوره الإشرافي و الرقابي بالإضافة إلى الإسهام في عملية البناء والتنمية ولتسليط الضوء حول النشاطات والإنجازات التقينا الأخ/ خالد عوض غانم_مدير عام مكتب الصناعة والتجارة بمحافظة حضرموت الذي تحدث في البداية عن الأنشطة والمهام التي يقوم بها المكتب قائلاً:

يقوم مكتب وزارة الصناعة والتجارة بالمحافظة بالمهام المناطة به استناداً للأهداف الأساسية للوزارة ضمن الخطة العامة للدولة والقوانين واللوائح التنظيمية والصلاحيات المخولة له من الوزارة وتوجهات وأوامر السلطة المحلية كما يقوم بتنفيذ السياسة الصناعية التجارية في ضوء الأهداف العامة للوزارة ويسهم مع الجهات المعنية في المحافظة بتنفيذ سياسة الدولة في جوانب تشجيع الاستثمار الصناعي والتجاري وحماية الصناعة الوطنية ورفع الكفاءة الإنتاجية للقطاع الصناعي الوطني وتنظيم القطاع التجاري ضمن سياسة الدولة في محاربة الاحتكار والغش التجاري، كما يساهم مع الجهات الأخرى في تشجيع العادات والعمل على الصعوبات التي تواجه القطاعين الصناعي والتجاري ورفع المقترحات سواء على المستوى المحلي بالمحافظة ورفعها للوزارة وضبط الجودة لحماية المستهلك من خلال الرقابة على الأسواق والمحلات التجارية والمخابز وتعزيز الاستقرار التمويني وتحقيق النمو الاقتصادي الوطني والمهام الأخرى التي تتعلق بالقطاعين الاقتصادي والتجاري.

و بالنسبة للأعمال التي تم إنجازها في المكتب خلال العام المنصرم ٢٠١٠م تركزت في عدد من المجالات المحدودة في خطته حيث تم القيام بتسجيل عدد٣ شركات تضامنية وعدد٧ شركات ذات مسئولية محدودة ومتابعة الشركات ذات المسئولية المحدودة للتأكد من تطبيقها قانون الشركات وعقد اجتماعاتها الدورية السنوية ورفع حساباتها الختامية وحل الكثير من الإشكالات التي حدثت في بعض الشركات بما يخدم مصلحة واستمرار عمل الشركات بالمحافظة.

وفي مجال السجل التجاري والصناعي تم حصر الجمعيات النسوية والحرفية بساحل حضرموت التي بلغت ٢٣ جمعية نسوية وتمت متابعتها لتقديم مشاريعنا التنموية لإعداد الخطة الخمسية الرابعة (٢٠١١-٢٠١٥م)، وقد استجابت سبع جمعيات فقط وحضور اجتماعات المحور الاقتصادي لتنمية المرأة الذي ينعقد كل ثلاثة أشهر في مقر اللجنة الوطنية للمرأة بالمكلا وإعداد التقارير الخاصة بالدراسة التي تخص سيدات الأعمال وصاحبات المشاريع الصغيرة ورفعها إلى الوزارة والنزول الميداني إلى مديريات الشحر والديس الشرقية وغيل باوزير مع مديرة عام المرأة لديوان الوزارة لجمع البيانات الضرورية لإعداد الدراسة حول الأعمال المسجلة في السجل التجاري بالمكتب لسجلاتهم وكذلك السيدات اللاتي لم يجددن سجلاتهم منذ عام ٢٠٠٥م بناء على طلب الوزارة إضافة إلى التنسيق مع الغرفة التجارية (قسم سيدات الأعمال) للعمل المشترك فيما بين الغرفة المكتب لعمل برنامج توعية وورش عمل لسيدات الأعمال في الغرفة المكتب على أن ينفذ هذا العمل العام ٢٠١١م كما نفذ المكتب المهام اليومية لعام ٢٠١٠م في هذا الجانب، حيث تم القيام بالأتي:

أ؟- تقييد وإشعار عدد(٣٢١) نشاطاً تجارياً جديداً

ب - تجديد السجلات التجارية لعدد(١٩٥) نشاطاً تجارياً

ت - إجراء تغييرات في الأنشطة لعدد(١٥٩) نشاطاً تجارياً سارية المفعول.

ث - إلغاء العدد(١٦) سجلاً تجارياً بناءً على طلب أصحابها.

ج - إضافة أنشطة جديدة لعدد(٦٩) سجلاً تجارياً.

ح - تقييد وتسجيل عدد(٧) منشآت صناعية في السجل الصناعي.

خ - تجديد السجلات الصناعية لعدد(٨) منشآت صناعية.

د - تقييد عدد(٢٦٧) أسماً تجارياً لمختلف الفئات والأنشطة التجارية.

المشاريع الصناعية

■ وفي مجال المشاريع الصناعية والاستثمارية خلال عام ٢٠١٠ م تم استطلاع الرأي لعدد أربعة مشاريع صناعية واستثمارية وهي:

١- مصنع إنتاج المناديل الورقية بالريان

٢- مصنع فيبرجلاس بالريدة

٣- توسيع مصنع باحارث غيل باوزير

٤- مطاحن وصوامع الهلال بخلف

التجارة الخارجية

■ وعن التقارير الشهرية قال:

يقوم المكتب باستلام التقارير الشهرية من جمرك ميناء المكلا يتم فحصها وترقيمها في مجموعات سلعية حسب المواصفات للسلع وخلال العام الماضي ٢٠١٠م بلغ إجمالي الاستيراد ٣٩ مليوناً و٦١٦ ألفاً و٩٤٨ دولاراً.

وفقاً والمجموعات السلعية التالية:

١- سلع أساسية (قمح، دقيق، سكر، أرز).

٢- أدوية وحليب أطفال.

٣- مواد غذائية.

٤- مواد وأدوات بناء.

٥- قطع غيات وآليات.

٦- مستلزمات زراعية.

٧- مواد استهلاكية.

٨- قطع غيار صناعية.

ويلاحظ من خلال المجموعات السلعية بأن مجموعة المواد الغذائية الأخرى احتلت المرتبة الأولى بنسبة ٣٧,٢٥٪ من إجمالي المستورد خلال عام ٢٠١٠م، تليها مواد وأدوات بناء المرتبة الثانية بنسبة ٣٤, ٩٨٪، وتمثل المجموعة الأولى سلع أساسية (قمح، دقيق، سكر، أرز.. إلخ) المرتبة الثالثة بنسبة ١١,٥١ ٪، وتليها المجموعات الأخرى، علماً بأن معظم السلع الرئيسية والغذائية الواصلة إلى المحافظة تأتي عبر ميناءي عدن والحديدة والتي تشكل النسبة الكبيرة من استهلاك المحافظة، كما بلغ إجمالي الصادرات خلال العام الماضي ٢٠١٠م ١٠ مليارات و١٣٧ مليوناً و٦٩٨ دولاراً تمثلت في الأسماك والمواد المحلية والخردة ويلاحظ إن مجموعة المواد المحلية تحتل الصدارة بنسبة ٨٩٪ من إجمالي صادرات ميناء المكلا وباقي النسبة تحتلها مجموعة الأسماك تقريباً ١١٪، علماً بأن معظم صادرات المحافظة من الأسماك وبعض المنتجات الزراعية تصدر عبر مطار المكلا الدولي وميناءي عدن والحديدة وكذلك الموانىء البرية يقوم المكتب بتعميد شهادات المنشأ الصادرة من غرفة تجارة وصناعة حضرموت ويتم رفع تقارير شهرية إلى الوزارة بالمنجز من تلك الشهادات عبر كشوفات تفصيلية، وقد تم تعميد إجمالي شهادات المنشأ يناير – ديسمبر ٢٠١٠م (٨٢١) شهادة منشأ وتعتبر معظم شهادات المنشأ تحتوي على الأسماك تليها المواد المحلية ومواد أخرى.

التجارة الداخلية والرقابة

■ وعن التجارة الداخلية والرقابة قال: يقوم المكتب وفقاً ومهام الوزارة بتنظيم التجارة الداخلية والرقابة على ممارسة النشاط التجاري بالاشراف على هذه المهام ومن أهم الاعمال والمهام المنفذة خلال عام ٢٠١٠م.

النزول اليومي لرصد الأسعار للمواد الغذائية والأساسية وإعداد كشوفات الأسعار ورفعها إلى الوزارة والسلطة المحلية.

النزول المشترك مع مفتشي فرع هيئة المواصفات والمقاييس للرقابة على السلع المعروضة وضبط مخالفات الجودة أو انتهاء الصلاحية أو الأوزان.

الرقابة الدورية على المحلات التجارية للتأكد من تنفيذ قرار إشهار الأسعار وضبط المخالفات ومتابعة بيع مادة البن الخارجي المستورد في بعض المحلات التجارية ومنع استيراده ومتابعة الألعاب النارية ومنع بيعها في المحلات التجارية والأسواق وفقاً لتوجيهات الوزارة والرقابة الدورية على المحلات التجارية للتأكد من التزامها بالتسعيرة المحددة للسلع التي تم الاتفاق على تحديد أسعارها ؟كالغاز والخبز وغيره؟.

وخلال عام ٢٠١٠م تم ضبط ١٩٩ مخالفة تموينية أحيلت ٣٧ مخالفة إلى النيابة العامة و١٦٢ مخالفة تعهدات لأصحابها بعدم التكرار.

تنظيم التجارة الداخلية والرقابة على ممارسة النشاط التجاري